



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد

يدين القرار الإسرائيلي، بفرض السيادة على جميع المستوطنات في الضفة الغربية - فلسطين المحتلة

لا يكاد يمر يوم على فلسطين الجريحة، دون أن يكون هناك انتهاك أو خرق لمبادئ القانون الدولي، وأدى حقوق الإنسان، فقانون الغاب أصبح عملاً رائجة، في ظل التحالف والتآلف الأمريكي الإسرائيلي، متمثلاً بقرارات الرئيس دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي تكشف يومياً عن العقلية الاستعمارية التوسعية، ونية التمسك بالاستيطان، وتعميقه على الأرض الفلسطينية، في محاولة بائسة للانقلاب على النظام الدولي، وتغليب هيمنة القوة وشرعية الغاب، وتقويض أي فرص لإحلال السلام، وفقاً للمرجعيات الدولية.

ومع هذا الإعلان الصريح لنتنياهو، الذي لم يخف يوماً هويته الاجرامية، وأطماعه التوسعية الاستيطانية التهويدية، على امتداد الجغرافية الفلسطينية، فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يؤكد أن هذا التصريح يعدّ بمثابة الشروع بالقتل وفق القانون، فضلاً عن أنه تمجّد على الحقوق التاريخية، القانونية، الطبيعية، والوطنية للشعب الفلسطيني، وعاملاً محرضاً يُنذر بمزيد من القتل والإرهاب، وسفك الدماء،

وإذ يستذكر، قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، برفض الاستيطان الإسرائيلي، لا سيما القرار رقم 446 لسنة 1979، الذي أكد أن الاستيطان، ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي، والقرار رقم 452 لسنة 1979، الذي يقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس، وبعد الاعتراف بضمها، والقرار رقم 465 لسنة 1980، الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات، فضلاً عن القرار رقم 2334 في 23 ديسمبر / كانون الأول 2016، الذي كرر مطالبة إسرائيل، بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل، جميع الأنشطة الاستيطانية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ يحذّر مجدداً، من أن خطوات تنفيذ "صفقة القرن" الأمريكية، قد بدأت بشكل منهجي ومدروس، منذ اعتراف ترامب بالقدس، عاصمة للاحتلال الإسرائيلي في 6 كانون الأول / ديسمبر 2017، والذي تزامن مع تصويت المؤتمر العام لحزب الليكود، الذي يقوده رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بتاريخ 31 كانون الأول / ديسمبر 2017، على اقتراحه بإعلان السيادة الإسرائيلية، على جميع المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية المحتلة،



فإن الاتحاد البرلماني العربي، يستنكر ويرفض هذا الإعلان المستهتر بقرارات الشرعية الدولية، والقائمين عليها من دول وحكومات ومنظمات، والذي يؤكد للعالم أجمع أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ماضية في سياساتها الممنهجة، المتعلقة بالاستعمار الاستيطاني، والفصل العنصري والتطهير العرقي، فضلاً عن انتهاكاتها المستمرة، لجميع حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق،

ويشدّد، على أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته التوسعية الوحشية بكافة أشكالها، حق مشروع للشعب الفلسطيني، حتى استعادة كامل حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق العودة، وحق إقامة الدولة الفلسطينية، على أرض فلسطين، وعاصمتها مدينة القدس الشرقية،

ويناشد، دول العالم أجمع وحكوماته وبرلماناته الوطنية، تحمّل مسؤولياتهم الأخلاقية، في مناهضة الظلم والاضطهاد ورفع المعاناة، عن الشعب الفلسطيني، بروح من التضامن العالمي، والانسجام الأخلاقي عبر أشكال متعددة، من المقاطعة وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات، على إسرائيل لإجبارها على الإذعان للقانون الدولي وأحكامه، تماماً كما حدث عند إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا،

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه الكامل لدولة فلسطين العربية، مؤكداً أن إعلان نتنياهو لن يغير شيئاً على أرض الواقع، طالما أن هناك قلب فلسطيني ينبض بالحياة، وسواعد تحمل راية المقاومة والتحدي، وعيون ساهرة مصرة على بقاء فلسطين أرضاً عربية مقدسة.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 2 أيلول / سبتمبر 2019